الموازنة العقدية عند ابن تيمية

دراسة في مراتب الشرور والخيرية

تأليف
د. بدر بن سعيد الغامدي






الموازنة العقدية
عند ابن تيمية



ⓒدار العمرية للنشر والتوزيع ، ١٤٤٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي ، بدر بن سعيد
الموازنة العقدية عند ابن تيمية. / بدر بن سعيد الغامدي - ط١. .-
الرياض ، ١٤٤٥هـ

٨١٦ ص ؛ ..سم

ردمك: ٧-٩-٦١٠٩-٠٤-٦٠٣-٩٧٨

١- العقائد ٢- الفرق الاسلامية ٣- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، ٦٧٢٨ هـ أ.العنوان
ديوي ٢٤٥ ١٤٤٥/١٤٥١

رقم الإيداع: ١٤٤٥/١٤٥١
ردمك: ٧-٩-٦١٠٩-٠٤-٦٠٣-٩٧٨



المملكة العربية السعودية - الرياض
@dar_alomariah
00966 532 012 171
dar.alomariah@gmail.com





الموازنة العقدية عند ابن تيمية

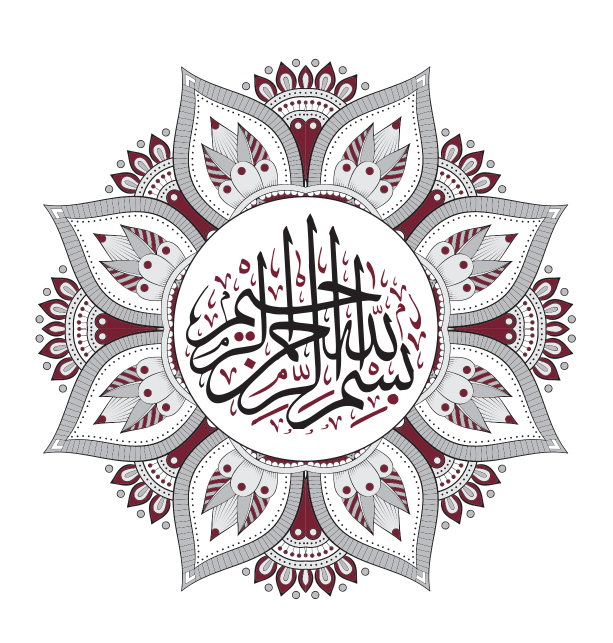
دراسة في مراتب الشرور والخيرية

تأليف

د. بدر بن سعيد الغامدي

دار العمرية للنشر والتوزيع





أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه نوقشت وأجيزت
في جامعة الملك سعود في مدينة الرياض
بالمملكة العربية السعودية





المقدمة

بسم الله، والحمد لله الهادي إلى صراط مستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فمع هذه الذخيرة من الدراسات عن ابن تيمية؛ أصبحنا بحاجة إلى البناء عليها والتقدّم بدراسات أخرى، من ضمنها: **الدراسة المُوازِنة** التي تربط وشائج النتائج التي تَوصّلنا إليها، -وقد اقترحتُ في توصيات الخاتمة أفكاراً أخرى أظنها جديرة بنظر الباحثين-.

إن هذا البحث في أساسه تعليلي، يهدف إلى جواب التساؤل المتكرر في كل مباحثه: (لماذا) حَكَم ابن تيمية بهذا الحكم عند موازناته العقدية المختلفة سواء بين المقالات أو الطوائف أو الأعيان، فهو لا يطرح تساؤلاً بـ (ما) موقف ابن تيمية من كذا أو كذا، لأن هذا -برأيي- نال حظه من البحث والدراسة في جانب المقالات والطوائف عموماً، وإن كانت بعض جوانبه الدقيقة لم تُبحث، وبعضها لازال بحاجة لدراسات أكثر عمقاً، وإن اختلفت النتائج في ذلك أيضاً، لكن على أي حال؛ هذا البحث لا يدرس مواقف ابن تيمية إذن، ولكنه يستعمل هذه المواقف ليُفسّر ويعلّل أحكامه المختلفة عند الموازنة بينها، وفرق بين الأمرين.

ومن الملاحظ أن عدداً من الأحكام المتداولة -بزعمي- في الوسط الشرعي عموماً والعقدي خصوصاً تجاه مراتب الشرور وشناعة الانحرافات

وقلتها؛ **انطباعية**، تتأثر بالجوانب الخطابية، وتُصدَر الأحكامُ وتُقرَر بعد ذلك دون تمحيصٍ وتقويمٍ علمي، وربما درجت بعض الأوساط العلمية على تلقي وترديد أحكام الموازنات دون معرفة وجهها، كقولهم: (هذه الطائفة أكفر من اليهود والنصارى) و(فلان خير من فلان) ونحو ذلك من الأحكام الشائعة -وغير الشائعة من باب أولى- دون التفكّر والتبصّر في تعليلها، أو صوابها من عدمه، أو نقدها، بَلْه الاستفادة بعد ذلك من هذا التعليل في بناء أحكام أخرى جديدة.

وهذا السلوك غير المنضبط ليس حادثاً أو مختصاً بزماننا كما يظن البعض، بل وَصَفَ ابن تيمية هذه الحالة من الفوضى وما أدّت إليه حين قال: «**أما ترجيح بعض الأئمة والمشايخ على بعض... فهذا باب أكثر الناس يتكلمون فيه بالظن وما تهوى الأنفس**، فإنهم لا يعلمون حقيقة مراتب الأئمة والمشايخ، ولا يقصدون اتباع الحق المطلق، بل كل إنسان تهوى نفسه أن يرجّح متبوعه؛ فيرجّحه بظن يظنه، وإن لم يكن معه برهان على ذلك، وقد يُفضي ذلك إلى تحاجهم وقتالهم وتفرقهم، وهذا مما حرم الله ورسوله»[(١)].

إن هذا الترجيح بين الأئمة يُعد انعكاساً وإعمالاً لفكرة أصيلة لدى ابن تيمية وهي الموازنة، وتجاهلها يخالف ما كان يدعو إليه ابن تيمية بوضوح في عامة المسائل حين قال: «**المؤمن ينبغي له أن يعرف الشرور الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة؛ كما يعرف الخيرات الواقعة ومراتبها في الكتاب والسنة**، فيفرّق بين أحكام الأمور الواقعة الكائنة، والتي يُراد إيقاعها في الكتاب والسنة، **ليقدّم ما هو أكثر خيراً وأقل شراً على ما هو دونه، ويدفع أعظم الشرين باحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم الخيرين بفوات أدناهما**، فإن من لم يعرف الواقع في الخلق والواجب في الدين؛ لم يعرف

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٩١).

أحكام الله في عباده، وإذا لم يعرف ذلك؛ كان قوله وعمله بجهل، ومن عَبَد الله بغير علم؛ كان ما يفسد أكثر مما يصلح»[(١)].

فمن الواضح إذن أن الموازنة ليست مبحثاً علمياً فحسب؛ بل هي نمط في التفكير، وسلوك فطري لا ينفك عنه الإنسان، فهو يوازن بين وجوه الخير والشر في كل شؤون معاشه، وأمور دنياه وآخرته، حتى أنه يوازن بين أنواع الطعام الذي يأكله فيتخيّر، ويوازن في وجوه المال الذي يمسكه أو ينفقه فيتحيّر، ويوازن في مصلحة الكلام الذي ينطقه ويتبصّر، «فالتكلّم بالخير؛ خيرٌ من السكوت عنه، والصمت عن الشر؛ خيرٌ من التكلم به»[(٢)]، و«عامة الصفات التي يتصف بها الموصوفون؛ تقبل التفاضل»[(٣)].

(١) أهمية الدراسة:

• إن هذه الدراسة تأتي امتثالاً للأمر الشرعي بإعطاء كل ذي حقٍ حقّه، حتى وإن كان من المخالفين، حتى «وإن كان في قول كلٍ مِن هؤلاء ما يُنكر عليه، وما خالف فيه العقل والسمع، ولكن **من كان أكثر صواباً وأقوم قيلاً؛ كان أحق بأن يُقدّم على من هو دونه تنزيلاً وتفضيلاً**، قالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نُنزل الناس منازلهم»»[(٤)]، وإذا كان هذا في حق الكفار «فكيف الحال بين طوائف أهل القبلة؟ بل الحكم بين من فيه فجور ومن فيه بدعة بالعدل، **ووضعهم مراتبهم، وترجيح هذا من الوجه الذي هو فيه أعظم موافقة للشريعة والحق؛ أمر واجب، ومن عَدَلَ عن ذلك ظاناً أنه ينبغي الإعراض عن الجميع بالكلية؛ فهو جاهل ظالم، وقد يكون أعظم**

---

(١) جامع الرسائل (٢/ ٣٠٥) =قاعدة في المحبة.
(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٠٠) =الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (٨٣).
(٣) الإيمان (٣١٨).
(٤) شرح الأصبهانية (٤٦٧) وانظر: (٦٧٥-٦٧٦).

بدعة وفجوراً من بعضهم»[(١)].

• تأصيل وإشاعة هذا النمط من التفكير الموازِن؛ يُسهم في علاج الحدّية الثنائية التي نعاني منها في واقعنا العلمي، فأثمرت أحكاماً جائرة غير منصفة، فليس الأمر إما خيراً أو شراً، بل بينهما خير مشوب بشر، وشر فيه خير، وخير أكثر من خير، وشر أهون من شر، «فهذا من الأمور التي ينبغي أن تُعرف، فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على العقير ولا يقع على الصحيح، **والعاقل يزن الأمور جميعاً: هذا وهذا**»[(٢)]، و«باب التفضيل بين الأنواع في الأعيان، والأعمال، والصفات، أو بين أشخاص النوع؛ **باب عظيم يغلط فيه خلق كثير**، والله يهدينا سواء الصراط»[(٣)].

• ترسيخ هذا المفهوم يحقق مصالح المسلمين في معرفة خصومهم والتعامل معهم بشكل صحيح، لا سيما عند التزاحم أو الحاجة للتدافع، فلا ينشغلوا بالسيء عن الأسوأ، ولا ينكبوا في تحقيق الصالح ويفوتوا الأصلح.

• أن هذه الموازنات ضرورية للأقليات المسلمة التي تعيش في مجتمعات تختلط فيها الأديان والعقائد، ويواجهون سيلاً من المسائل العقدية النازلة في تعاملاتهم، منها ما يكون في حكم الإكراه لضرورة المواطنة والقانون، ومنها ما يكون دون ذلك، ومنها ما يكون بسبب اختلاطهم بالمخالفين عقدياً في مواطن العبادة والمعاش، فيحتاجون إلى معرفة مراتب الشرور ليرتكبوا الأخف ويجتنبوا الأشد، إذ لا مناص من أحدهما.

• كما أن هذه الموازنات تُبرز عقيدة أهل السنة في جوانب مختلفة منها:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٤/ ٣١٦-٣١٧).
(٢) المنهاج (٦/ ١٥٠) والعقير: الجريح.
(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٧٢).

اجتماع شُعب الإيمان والكفر في الفرد الواحد -وهذا خلاف ما تقرره الوعيدية والمرجئة- وباجتماع هذه الشعب وكثرتها ورجحانها؛ يكون المدح والذم وتكون الموازنة.

• تعزّز هذه الدراسة مفهوم العدل، والذي يقتضي العلم بمراتب الشرور وآثارها، ليكون التعامل والولاء والمحبة بإزائها، فإنه إن كان أضعف منها؛ كان تقصيراً وخوراً، وإن كان أشد منها؛ كان غلواً وبغياً.

«**وعلى كل واحد من المتنازعين أن يُنصف ما يعتقد أنه مفضول، فأما أن يكون مع التفضيل يترك ما يجب للمفضول من الحق؛ فهذا ظلم وتفرق واختلاف، وإنما نشأت الفتنة لأن النفوس مجبولة على طلب الأعلى والأفضل**»[(١)].

والجهل بطريقة الموازنات يؤدي إلى الظلم وانقلاب الأحكام، فيكون الإنسان حينئذٍ «من أعظم الناس ظلماً وعدواناً وعدولاً عن العدل والإنصاف في المقابلة والموازنة»[(٢)].

• وفي الجوانب الاستدلالية تفيدنا الموازنة في الاحتجاج، فالقول الذي يمكن إبطاله بحجة؛ فالذي يكون شراً منه أبطل، والعكس كذلك، «فإنه إذا بطلت الشبهة القوية؛ فالضعيفة أولى بالبطلان، وإذا ثبتت الحجة التي غيرها أقوى منها؛ فالقوية أولى بالثبات»[(٣)]، ومن هنا يمكننا أيضاً الموازنة بين حجج المخالفين وتسليط بعضها على بعض كما فعل ابن تيمية[(٤)].

---

(١) جامع المسائل (٧/ ٤٩٣).

(٢) المنهاج (٢/ ٥١٤) وانظر: (٥/ ١٠٧).

(٣) المنهاج (٢/ ٥٦) وانظر: (٢/ ٥٨).

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٨٩ و٤٩٢) و(٢/ ١٠ و١٨) و(٤/ ١٠٧ و١٩٥ و١٩٨ و٣١٢ و٣١٤ و٣١٥ و٣٥٨) الدرء (٧/ ٢٣٨-٢٣٩) و(١٠/ ٨٤) المنهاج =

• وكما تفيد الموازنة في التصدّي للمقالات المنحرفة؛ فهي تفيد في الدعوة أيضاً للخير بحسب الأيسر، فإن «دعاة الباطل المخالفين لما جاءت به الرسل يتدرجون من الأسهل والأقرب إلى موافقة الناس؛ إلى أن ينتهوا إلى هدم الدين، وهذا مما يفعله بعض أهل الحق أيضاً في دعوة الناس إلى الحق شيئاً بعد شيء بحسب ما تقتضيه الشريعة، وما يناسب حاله وحال أصحابه»(١)، «**والإنسان لا يسوغ له في عقل ولا دين أن ينتقل من ضلال قليل إلى ضلال كثير، بل بقاؤه على قليل ضلال؛ خير من الانتقال إلى كثيره**»(٢)، «وما من طائفة إلا ومعها حق وباطل، فإذا خوطبت؛ بُين لها أن الحق الذي ندعوكم إليه هو أولى بالقبول من الذي وافقناكم عليه»(٣)

وكل هذه المعاني -وأكثر- مقررة في جوف الدراسة بكلام ابن تيمية.

(٢) مزايا تخصيص ابن تيمية بدراسة الموازنات:

واختيار ابن تيمية موضوعاً للدراسة لم يكن عشوائياً، فهو بالإضافة إلى حضوره العلمي والعالمي، وكثرة الموازنات عنده؛ يتميّز **بصفات شخصية**: كالذكاء المفرط الحاد، والاتزان النفسي، والإقبال على الحوار والمجادلة، والخُلق الحسن في التعامل، والكرم والبذل الذي انعكس على تصنيفه وأثمر إنتاجاً غزيراً.

وصفات علمية: كالنقاء المنهجي في تعامله مع الموارد (=**الدلائل**)،

= (٢/ ٢٦٤-٢٦٥) و(٢/ ٣٣٦-٣٣٧) و(٢/ ٣٤٠-٣٤٤) و(٣/ ٣٦٥) و(٣/ ٤٨٨) و(٦/ ٤٧٦).

(١) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٥١٥).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥/ ٢٩٧) وانظر: المنهاج (٣/ ٣٦٤).

(٣) المنهاج (٢/ ٣٤٥).

والفهم العميق للنزاع والإشكال (=**المسائل**)[١] والنشأة في بيئة علمية، والتبحر أفقاً وعمقاً، والاحتكاك بطوائف مختلفة، ومعايشة وقائع متغيرة ومتسارعة، ومزايا أخرى أكرمه الله بها[٢]، سواء كانت وهبية أو كسبية.

لذا فإن ارتباط الموازنات بابن تيمية ينبغي أن يكون حافزاً لدراستها كونها تحتاج إلى: الشمول والموسوعية، والاتزان والعدل، والتمسك بالثوابت مع الاجتهاد والمرونة، وكلها صفات بارزة عنده.

ولا ينبغي في هذا السياق أن نكون مرتهنين للتساؤل التالي: هل نحن متعصبون لابن تيمية حين نخصه بدراسة الموازنات؟ فهذه في حقيقتها تهمة بالتعصب في مظهر سؤال، تريد نزع الموضوعية والحياد عن كل من ينتصر لابن تيمية أو يوفيه حقه، وتجعله تحت ضغطٍ يُخل باتزانه، وهي لا تَرِد عند دراسة الأئمة الآخرين، لذا فالسؤال الأجدر بالطرح هو: لماذا لا تُبحث الموازنات عند ابن تيمية؟ وحينها لن نجد مسوغات علمية تبرر غياب هذا الموضوع.

لقد كانت إحدى تجليات **قوة تأثير ابن تيمية تكمن في إقدار الكفاءات العلمية على العودة للتفكير داخل الإطار(=الوحي)**، وهذا أولى من قولنا:

---

(١) يقول ابن تيمية في شرح الأصبهانية (٥٣٨): «كان السلف والأئمة يذمّون الكلام المبتدع، فإن أصحابه يُخطؤون: إما في **مسائلهم**، وإما في **دلائلهم**». **تنبيه**: من اللافت أن هذا النص ورد في الأصبهانية، وهي التي قام فيها ابن تيمية بشرح عقيدة شيخ النظّار الأصبهاني وتعقّبه فيها، واستعمل ابن تيمية في سبيل ذلك الطرق العقلية (=الكلامية) -إلى جانب النصوص النقلية- وهذا يعني أن رؤية ابن تيمية للكلام المذموم عند السلف واستعماله في الجدل العقدي تحتاج لبحث وتحرير، وقد لا توافق ما يُشاع عنه من النهي عن الكلام مطلقاً، وهناك شواهد متعددة من كلامه، انظر مثلاً: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٠٢).

(٢) لمطالعة مزايا أخرى يمكن مراجعة: مسرد الدراسات عن ابن تيمية (١٣-١٤).

أنه قام بالتجديد والتحرير وبعث الكفاءات العلمية للتفكير خارج الإطار (=التقليد).

فالأول يعني أنه قام بالعودة والدعوة لإطار الوحي، بتنظيم المنظومة المعرفية بدلاً من الفوضى الفلسفية والكلامية والكشفية والباطنية التي كانت في عصره، فالتأطير هنا يوحي بالتنظيم والانضباط، وتكون نتائجه سليمة (=السنة والجماعة).

والثاني يعني أنه قام بتحرير الأمة من إطار التقليد والتعصب اللذين كانا موجودين في عصره، وهذا وإن كان صحيحاً؛ إلا أن إرجاع الأمة للوحي كان هو الأَولى والأساس، وأثمر بعد ذلك التجديد الذي لم يكن يعني سوى إعادة الأمة لأمر ربها كما في الحديث[(١)].

ومن هنا؛ فقد كان ابن تيمية علامة فارقة في الانتصار للمذهب السلفي، والحقيقة «أننا لا نستطيع أن نقدّر هذا المذهب [=السلفي] وما قدّمه إلى المجتمع الإسلامي من خير؛ إلا إذا صوّرنا لأنفسنا ما كان يعانيه المسلمون في ذلك العصر -الذي ظهر فيه ابن تيمية- من فوضى بالغة في العقيدة، فقد كثرت فيه الفرق والمقالات كثرة لا حد لها، وكانت هذه الفرق تتناحر وتتقاتل فيما بينها»[(٢)].

«وأثناء فترة حالكة في تاريخ الحضارة الإسلامية؛ ظهر شيخ الإسلام ابن تيمية، ليستجمع مؤلفات علماء السنة والحديث قبله، ويُظهرها في قالب (كلامي) يدحض به كافة الآراء حوله بعد أن تضخمت واستفحل أمرها، فكانت مواقفه الكلامية الحاسمة إزاء كل الفرق والمذاهب؛ جعلت منه

(١) قال ﷺ: (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها) رواه أبو داود (٤/ ١٠٩) برقم (٤٢٩١).
(٢) ابن تيمية السلفي، لمحمد خليل هراس (١٨٤).

علامة بارزة على منهج علماء الحديث والسنة يُستضاء به في ظلمات الغربة واليأس»[(١)].

وأيضاً؛ فلقد كان ابن تيمية قسورة يخالف بطريقته فعل عنترة[(٢)]، إذ كان يوجّهُ نقده إلى مبلغ ما انتهى إليه المخالفون، ويعمد إلى رؤوسهم وأكابرهم رأساً، ولا يحفل ويشتغل بانتصارات وهمية على من دونهم، فنجده يزدري منطق معلم الفلاسفة الأول أرسطو ويزري به (=الرد على المنطقيين)، ويردّ على ابن المطهر شيخ الرافضة (=المنهاج)، ويفضح ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض والتلمساني أئمة الاتحادية (=بغية المرتاد =قاعدة في الاتحاد)، ويكشف شبهات رؤوس النصارى (=الجواب الصحيح)، ويفنّد توحيد شيخ الفلاسفة ابن سينا (=توحيد الفلاسفة)، ويتعقّب شيخ النظّار الأصبهاني (=الأصبهانية)، ويُكبّت صفي الدين الهندي زعيم المتكلمين (=مناظرة الواسطية)، وينقد الباقلاني إمام المتقدمين (=النبوات)، وينقض قواعد الرازي إمام المتأخرين (=بيان تلبيس الجهمية)، ويتتبع بينهما الغزالي وإمام الحرمين (=في مصنفات متعددة)، وهكذا في بقية المصنفات؛ لا نكاد نجد عند ابن تيمية ذكراً لمن كانوا سقط المتاع، بل ذكرٌ للمشاهير الذين لهم أتباع، فيقصد بيان ما لديهم من انحراف حين يُسأل، أو يضطر للحديث عنهم دفاعاً عن الحق الذي يراه، أو دفاعاً عن نفسه حين اتُهم وبُغي عليه[(٣)].

---

(١) منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، لمصطفى حلمي (ج).

(٢) جاء في الأغاني للأصفهاني (٨/ ٣٩٠): «قيل لعنترة: أنت أشجع العرب وأشدّها؟ قال: لا. قيل: فبماذا شاع لك هذا في الناس؟ قال: . . .كنت أعتمد الضعيف الجبان فأضربه الضربة الهائلة يطير لها قلب الشجاع؛ فأثنّي عليه فأقتله».

(٣) وحتى يكتمل التصوّر عن ابن تيمية وموقفه من الآخرين؛ يحسن بنا نقل كلامه التالي: « نعوذ بالله سبحانه مما يقضي إلى الوقيعة في أعراض الأئمة، أو انتقاص =

لكن من اللافت لمطالع تراث ابن تيمية الغزير، أنه مع امتداده الزماني واختلافه المكاني -حيث بدأ الشيخ التصنيف وعمره عشرون سنة إلى حين وفاته في الحبس، ولم ينقطع عن التصنيف ما بين الشام وفلسطين ومصر- **لا يشعر المطالع لهذا التراث بفجوات أو تمرحل وانتقال**، بل الجميع وفق نسق واحد وسمة واحدة مكّنت الباحثين من معرفة نصوصه المعمّاة في المخطوطات المبعثرة، فليس له مذهب متغير إلا ما ندر، ولا طريقة في التفكير مضطربة، ولا كتابة مرتبكة متعارضة منهجياً، وإن وُجد كلام مشتبه قليل؛ أمكن ردّه للمحكم الكثير، وهذا ما يدفعني إلى ذكر ميزة أخرى لدى ابن تيمية لم أجد من نبّه عليها وهي: **أنه كأنما يكتب وقد استقرت المسائل المنهجية والعلمية في ذهنه**، فلا نجده مع ردوده وجدله العقدي ومناقشته للإيرادات والإشكالات العويصة المتكررة يكتب بصفة الباحث عن النتائج، بل المقرّر لها، ونلاحظ أن تقريراته -بل وأحياناً عباراته- تجري معه في مصنفاته المتنوعة دون اختلاف(١)، وفي المقابل نجد الحيرة والاضطراب

= بأحد منهم، أو عدم المعرفة بمقاديرهم وفضلهم، أو محادّتهم وترك محبتهم وموالاتهم، ونرجو من الله سبحانه أن نكون ممن يُحبهم ويواليهم ويعرف من حقوقهم وفضلهم ما لا يعرفه أكثر الأتباع، وأن يكون نصيبنا من ذلك أوفر نصيب وأعظم حظ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

لكن دين الإسلام إنما يتم بأمرين: أحدهما: معرفة فضل الأئمة وحقوقهم ومقاديرهم، وترك كل ما يجر إلى ثلمهم، والثاني: النصيحة لله سبحانه ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وإبانة ما أنزل الله سبحانه من البينات والهدى.

ولا منافاة إن شاء الله سبحانه بين القسمين لمن شرح الله صدره، وإنما يضيق عن ذلك أحد رجلين: رجل جاهل بمقاديرهم ومعاذيرهم، أو رجل جاهل بالشريعة وأصول الأحكام» بيان الدليل (١٣٩-١٤٠)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٦/٤٠٦).

(١) ولذلك نلاحظ أن المسائل التي اختلف فيها كلامه قد تكون محصورة ومشهورة، =

والتناقض والتوقف عند بعض خصومه -وهم من أذكياء العالم- «وبضدها تتبين الأشياء»[(١)]، وبعيداً عن جدلية أفضلية تغيّر أو ثبات الآراء؛ يكاد يكون من المتفق عليه أن الاستقرار في الثوابت والمحكمات يُعد ميزة رفيعة، ودلالة على الرسوخ المبكّر.

(٣) صعوبات تواجه دارسي ابن تيمية:

ورغم المزايا السابقة؛ إلا أن الدارس لابن تيمية يعاني أموراً من العجيب أن بعضها كان نتيجة لها، حيث ولّدت بعض المصاعب التي وإن لم ينطق بها الدارس لابن تيمية؛ إلا أنه -على الأغلب- واجهها، ومن ذلك:

أولاً: **السطوة العلمية للشيخ** الناتجة عن قوة الحجة والبرهان وغزارة الاستدلال، والتي تحاصر الباحثَ أثناء قراءاته المتكررة له، فتجعله أسيراً للفهم التيمي للقضايا المختلفة، ولذا تذوب شخصية الباحث دون شعور، فينتقل من طور (التحليل والنقد من الخارج المنفصل) عن التراث التيمي ومسائله، إلى مجرد (الناقل والدال من الداخل المتصل) بمفهوم ابن تيمية، مهمته فقط نقل النصوص وسرد المعلومات للآخرين!

وهذا ملاحظ في الدراسات المعاصرة بكثرة، إلا أنه ليس جديداً ولا فريداً، فقد ألمح معاصرو ابن تيمية لهذه السطوة، ولم يستطع الانفكاك منها

= رغم غزارة إنتاجه، فقد أحصى بعض الباحثين أربعين مسألة فقهية فقط تغيّر فيها النقل عنه، لدواعٍ مختلفة، أما المسائل العقدية والمنهجية فهي -في ضوء مطالعتي- أقل من ذلك بكثير، وقد ورد بعضها في ضمن هذه الدراسة.

(١) عجز بيت للمتنبي ومطلعه: ونذيمهم وبهم عرفنا فضله... الديوان (١٢٧) ط دار بيروت، وانظر تعيين ابن تيمية لبعض هؤلاء الأذكياء وما عثروا فيه: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٢٠٤-٢٠٥) المنهاج (٢/ ١٤١) و(٨/ ٣١).

حتى من كان في ثقافة أخرى ويحمل أدوات بحثية متقدمة كالبروفسور (الفرنسي/البلجيكي) Jean Michot يحيى ميشو[١] الذي بدأ بدراسة فلسفة ابن سينا، وقاده هذا لنصوص ابن تيمية، ووقع من خلالها في دهشة معرفية قادته للانكباب على تراثه، وتأسيس مشروعه لترجمة مجموع الفتاوى[٢].

ثانياً: الانتقال من موضوع لآخر وفن لآخر إما استطراداً أو توظيفاً، فيقود الباحث من حيز التخصصية إلى فضاء الموسوعية، وهذا يجعل الباحث يتعامل مع (منظومة) معرفية متشابكة لا (مسألة) مجتزأة بعينها، فهو إما أن ينزلق مع الاسترسال التيمي ويبدأ في ملاحقة القضايا بحثياً؛ مما يُضعف صُلب الدراسة المقصودة، أو أن يكبح جماحه ويقتصر على مسائل بحثه ويحاول جاهداً فك الاشتباك المعرفي بين المسائل؛ ولكل مسلك حامدوه وذاموه.

---

(١) جان أو جون ميشو، مستعرب من أصل بلجيكي، أسلم سنة ١٩٧٥م فصار اسمه: يحيى ميشو Yahya Michot، عمل أستاذاً في العديد من الجامعات الغربية في أقسام الفلسفة، متخصص في فلسفة ابن سينا وفكر ابن تيمية، قدّم أطروحته حول مسألة المعاد في فلسفة ابن سينا، وترجم له بعض رسائله، وكتب عنه العديد من الأبحاث، قبل أن يشتغل بابن تيمية لقرابة عشرين سنة، ترجم فيها كثيراً من نصوصه إلى الفرنسية والإنجليزية، له كتاب مترجم ومنشور بعنوان: ابن تيمية ضد التطرف، من إصدارات مركز دلائل (جُمعت ترجمته من المصادر في الحاشية التالية).

(٢) حوار منشور بعنوان: حوار مع جان ميشو المستعرب البلجيكي المتخصص في الفلسفة الإسلامية، أجرى الحوار وترجمه: عبد الواحد العلمي، ونشره مركز نهوض للبحوث والدراسات عبر موقعه على الرابط التالي:
https://bit.ly/3ENM44O.

بالإضافة لبعض اللقاءات المرئية لميشو، منها: لقاء عبر قناة الأمة الفرنسية https://bit.ly/3zFU58b (مترجم بعنوان: لماذا يدرس (ي. ميشو) ابن تيمية؟).

ولقاء آخر بالفرنسية بعنوان: Ibn Taymiyya, un theologien extremiste? وتعني: هل ابن تيمية رجل دين متطرف؟

https://bit.ly/2Y0Kkoj (ويمكن فتح هذه الروابط بعدسة الهاتف المحمول باستخدام الرموز آخر الكتاب).

ثالثاً: غزارة الشواهد والحشد الحجاجي في القضايا المركزية، وهذا - في الجانب البحثي- ظاهره رحمة وباطنه عذاب، إذ أن من سمات التصنيف التيمي: التكرار وكثرة أوجه الرد، بل وحصار المخالف عن طريق (الفنقلة)[١].

ووجود الشواهد المتشابهة للقضية الواحدة يوقع الباحث في حيرة بينها، أيها أحق وأولى بتقديمه للقارئ -وهذه أيضاً موازنة- وفي كل مرة يراجع الباحث تلك النصوص؛ يتملّكه التردد بينها، لتفرّد أحدها بمعنى زائد أو سياق مختلف، وبطبيعة الحال لا يمكن نقلها جميعاً لدواعي الاختصار وعدم الإطالة، ولئلا يكون البحث (من ابن تيمية) وليس (عن ابن تيمية)، ومع ذلك؛ سيضطر الباحث إلى نقل كثير من هذه النصوص، فنص الإمام محل الدراسة (=ابن تيمية) أوثق وأقوى من عبارة الباحث ومفهومه، لا سيما وأن تعدد النقل من كتب مختلفة يعطي قوة للفكرة، ويبيّن استقرارها واستمرارها عند ابن تيمية، وفي مثل هذه الحال فضّلت أن أقوم بتضمين نصوص ابن تيمية -مع إحالتها- لتظهر أمام القارئ وحدة متكاملة، أرجو أن تكون متسقة وموفقة، وقد ساعدني في ذلك أن الدراسة عن شخصية واحدة فأغلب النقول منها ولها، وبهذا أتجنب تكرار الكلام أو تضخم البحث، وربما أُحيل حينها في الحاشية لمواضع أخرى مفيدة، **وقد أدّى هذا إلى أن أي حذف أو تغيير في أغلب الشواهد؛ سيؤثر في سياق الكلام وتركيبه وفهمه**، وآمل أن لا يغيب عن أذهاننا أن هذه طريقة علمية مطروقة، استعملها الشراح في تضمين المتون، واستعملها ابن أبي العز في شرحه

---

(١) أحد أساليب الحجاج قائم على افتراض مقالة الخصم ثم نقضها (فإن قالوا قلنا، فإن قيل قلت)، انظر أمثلة عليها عند ابن تيمية في: الدرء (١/ ٢٥) و(١/ ٤٦) و(١/ ٩١) و(١/ ١٢٠) والمنهاج (١/ ٧٧) و(١/ ٨٦) و(٧/ ٤٧٠-٤٧١).

للطحاوية من خلال إيراد كلام ابن تيمية وابن القيم دون أن يشير إلى ذلك -لأسباب مختلفة ربما-.

ولابد أن أعترف هنا -مع تقصيري- بأني قضيت وقتاً ليس في بحث المسألة العلمية فحسب؛ بل في تأمّل الطريقة المناسبة لتصنيف هذه النصوص الوافرة والمتشابهة، وفك الاشتباك بينها، وتوليفها بشكل يلائم مقصود البحث وخطته، مع استبعاد الشواهد غير المركزة، أو البعيدة عن السياق الذهني والنصي، «واختيار الكلام أصعب من تأليفه»[(١)] كما يقول ابن عبد ربه الأندلسي، بالإضافة إلى أني تعمّدت في المقابل حشد الشواهد في بعض القضايا لتأكيد رأي ابن تيمية، أو إبراز جوانب نظر أخرى، في حين فضّلت في بعضها الآخر الاكتفاء بالإحالات، وأنا في كل عملي هذا أستحضر إظهار نصوص ابن تيمية المهمّة للقارئ، كي لا تبقى مدفونة في المطولات أو الإحالات، أو أحمّله عبء ملاحقتها في الكتب، وقد أظهر ابن تيمية للحنابلة نص الأشعري ليقرؤوه -كما في القصة المعروفة وسترد في هذه الدراسة-.

رابعاً: من الملاحظ أن دراسة ابن تيمية رغم كونها تخصصية أكثر من غيرها بسبب المساحة الشاسعة التي يغطيها تراثه، والعمق الذي يناقش به المسائل؛ إلا أن هذه التخصصية لم تحصره في دائرة خاصة ضيقة نخبوية كغيره من الأئمة، بل على العكس! فاسم ابن تيمية يتردد كثيراً في مختلف الأوساط العلمية والعامية، وتُنقل مقولاته ونصوصه بكثافة على كافة المستويات، وشيوع هذا التداول أثمر نوعاً من الإحساس (**بالملكية والأحقية**).

---

(١) العقد الفريد (١/ ٤).

فمن المألوف أن تجد مختلفَين كل منهما يدّعي أنه يمثل رأي ابن تيمية، وأنه أولى به وأحق ببيان نصوصه وفهمها، وإن كانا أحياناً على طرفي نقيض: غلاة ومرجئة، محدثين وعصرانيين، محافظين وليبراليين...إلخ، حتى على مستوى العوام؛ نجد الذين يستشهدون برأيه أو ينكرون في المجالس -ربما- مقولة مكذوبة منسوبة له، ويشعرون بنوع من (الانتماء) لأطروحاته، مع أن صلتهم به ليست من خلال مطالعة تراثه ودراسته، وإنما سماع اسمه باستمرار على المنابر.

إن هذه الملاحظة تُعد من أوجه صعوبة دراسة ابن تيمية، وذلك لأن أي دراسة عنه ستنال حظها من النقد ضعفين: حظ النقد العلمي، وحظ الأحقية، فالجميع يرى بأنه أحق بابن تيمية من الباحث!

كما أن هذا الشيوع والتداول لنصوص ابن تيمية لم يقتصر على شعور (الملكية والأحقية) فحسب؛ بل اقترن بسوء الفهم لنصوصه وآرائه، وهو نتيجة طبيعية لأي قضية مبتسرة ومجتزأة، فهي من أسباب الخلاف حوله كما سبق.

فالنصوص المتداولة عنه في قضية ما؛ ستكون وتُكوّن رأيه المحسوم عند من لم يسبر تراثه ويعرف طريقته، **وهكذا يمكن ترويج أي نص مجتزأ لتشكيل موقف محدد لابن تيمية يخالف الحقيقة العلمية، وحينها من يملك قدرة على الترويج؛ يكون الأقدر على تأطير ابن تيمية اجتماعياً وشرعياً بالشكل الذي يريده.**

خامساً: **من اللافت أننا لا نرى في مؤلفات ابن تيمية الكثيرة كنّاشةً للفوائد والمنتخبات والتأملات**، على نمط صيد الخاطر لابن الجوزي، أو الفوائد وبدائع الفوائد لابن القيم أو لغيرهما، ويبدو لي أن لهذا سراً لطيفاً -لم أجد من نبّه عليه أيضاً- يُعد ميزة عند ابن تيمية وأثمر معاناة للباحثين

وهو: **أن ابن تيمية يقوم بتوظيف تأملاته وخواطره في مصنفاته ورسائله**، وهذا أقوى في الاستعمال من جمعها في مصنف مستقل، ولكنه أصعب في ذات الوقت على الدارسين لكونها منثورة في تراثه، فمن المعتاد أن ترى رأياً فقهياً مميزاً في جوف بحث عقدي، وتدبّراً قرآنياً فريداً في أثناء نقاش فقهي، وقصة مناظرة، وخبر واقعة، وإثبات حادثة، وتحقيق مقالة... إلخ في غير مظانها، وإنما جاءت رديفة الاستطراد المعروف عن ابن تيمية، أو ربما تقصّد إيرادها والاستشهاد بها.

سادساً: **أن كلام ابن تيمية يجمع بين المتقابلات -وليس المتناقضات-** فهو يناقش في العقليات كأئمة النظّار المتكلمين، ثم يتحدث في الإيمانيات كالصوفية المتنسّكين، ويفصّل في المسائل الفقهية كفقيه مقاصدي، ثم يتمسك بظاهر النص كمحدث ظاهري، وهكذا يستمر في جمع ما لا يجتمع عند غيره إلا نادراً، وهذه الموسوعية العبقرية -بلا شك- أحد أهم الأسباب في إساءة فهم ابن تيمية.

فكل قارئ لتراثه يراه بنظرة رغبوية يتصيّد ويتخيّر فيها ما يشاء من النصوص، ويحشدها ليشكّل صورة نمطية ورأياً خاصاً به عن ابن تيمية، وإن كان في الحقيقة يرى جانباً من ابن تيمية وليس ابن تيمية، ولذا تُخرِج لنا بعض الأطروحات ابن تيمية في هيئة المتطرف، بينما تُبرزه أطروحات أخرى في صورة المتسامح، وهكذا في بقية الجوانب.

وهذا ليس محصوراً في الأبحاث العربية، بل **يذكر يحيى ميشو أن** «**بعض الأوروبيين وبعض المستشرقين منهم خاصة -مثل جيل كيبل وغيره- لهم مصلحة في قراءته مثلما يفعل المتطرفون**، لسبب بسيط هو: أنهم لا بد أن يجدوا في وهمهم سنداً لظاهرة التطرف في التراث الإسلامي، وقد وجدوه في ابن تيمية، إذ يجدون صعوبة كبيرة في تصوّر وجود إسلام غير

عنيف، فبالنسبة إليهم لا يمكن أن يكون الإسلام إلا عنيفاً»[١].

وهذه معضلة بشرية معروفة في التعامل مع النصوص لم يسلم منها أحكم الكلام وأفصحه وهو القرآن العظيم، وقد خرجت طوائف مبتدعة متقابلة وكل طائفة تستمسك منه بما تهوى من النصوص، «مع أن المتنازعين كان كلٌ منهما يُدلي بآية، لكن كان ذلك يُفضي إلى إيمان كل طائفة ببعض الكتاب دون البعض...»[٢].

وعلى أي حال؛ رغم ميزة هذه الموسوعية عند ابن تيمية، إلا أنها كانت أحد أوجه المصاعب التي تواجه الباحثين، فكان من أهم مفاتيح فهمه بشكل جيد -حسب رأيي-: إدراك الشمول والتداخل المعرفي لديه، وسعة تصوراته وأحكامه وموارده، وهو ما يشكّل عائقاً عند بعض المعاصرين لمحدودية اطلاعهم، بالإضافة إلى قلة تجردهم وغلبة الاستقطاب عليهم.

(٤) شيوع الموازنات عند ابن تيمية وفي التراث الإسلامي:

إن هذا البحث وإن كان يختص بالموازنة العقدية؛ إلا أنه يستمد قوته من مفهوم الموازنات الشائع والمتجذر عند ابن تيمية، والذي يمكن أن يُفرد بدراسات على حسب الفنون وما تفرّع عنها، وفي الحقيقة أن ابن تيمية نفسه قد أفرد بعضها بتصنيف مستقل، فمن ذلك: موازنته بين المعارف وطرق تحصيلها وثمرتها، «فإن المعارف التي تحصل في النفس بالأسباب الاضطرارية أثبت وأرسخ من المعارف التي ينتجها مجرد النظر القياسي الذي ينزاح عن النفوس»[٣]، وموازنته بين المذاهب الفقهية وله في ذلك قاعدتان: **قاعدة كبيرة في تفضيل مذهب الإمام أحمد وذكر محاسنه، وقاعدة**

(١) حوار مركز نهوض مع جان ميشو (١٠).
(٢) النبوات (١/ ٤٢٤).
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ١٩٤).

في تفضيل مذهب أهل المدينة تُسمّى المالكية(١)، وموازنته بين الفقراء والصوفية وله في ذلك: **قاعدة في الفقراء والصوفية أيهم أفضل؟**(٢) و**قاعدة في الفقير الصابر والغني الشاكر أيهم أفضل؟**(٣)، و**قاعدة في مشايخ العلم ومشايخ الفقراء أيهم أفضل؟**(٤) وموازنته بين مداد العلماء ودماء الشهداء وله في ذلك: **قاعدة في دم الشهداء ومداد العلماء تتضمن أي الطائفتين أفضل**(٥).

وله موازنات بين المرابطة في الثغور والمجاورة بمكة، وبين ليلة القدر وليلة الإسراء، وبين عشر ذي الحجة والعشر الأواخر من رمضان، وبين أيام عرفة والجمعة والنحر والفطر، وبين جنس العبادات وبين أفرادها وأجزائها، كالقيام الطويل وكثرة السجود، أو بين الأذكار، أو بين الأعمال القلبية وغير ذلك، ومن مصنفاته وأجوبته في هذه المسائل: **قاعدة كبيرة في أن جنس فعل المأمور به أفضل من جنس ترك المنهي عنه**(٦)، **قاعدة في العمر المكية وهل الأفضل للمجاور وأهل مكة الاعتمار أو الطواف؟**(٧)، وله **جواب في**

---

(١) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٣٠٧) و(٣٠٨)، والمالكية لعلها المطبوعة بعنوان: صحة مذهب أهل المدينة في: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٩٤).

(٢) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٢٩٨) وهي مطبوعة في: مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢).

(٣) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٣١١) وهي مطبوعة في: مجموع الفتاوى (١١/ ١٢٢).

(٤) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٣٠٥).

(٥) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٣٠٨).

(٦) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٣٠٧) وطُبعت في: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٨٥).

(٧) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٣٠٤).

التمتع والقران أيهما أفضل؟[١] والتشاغل **بكلام الله وأسمائه وذكره أي ذلك أفضل؟**[٢]، والحج **أو التصدق بالمال على الفقراء أي ذلك أفضل؟**[٣] وقاعدة **في الخلة والمحبة أيهما أفضل؟**[٤] وجواب **في العباس وبلال أيهما أفضل؟**[٥] وطلب **العلم أو القرآن أيهما أفضل؟**[٦] وتكرار **الفقه أو القرآن أيهما أفضل وأكثر أجراً؟**[٧] وبين **قارئ القرآن أو العابد أيهما أفضل؟**[٨] وبين **صلاة النفل أو سماع القرآن أيهما أفضل؟**[٩] والصلاة **في الليل وقراءة القرآن فيه أيهما أفضل؟**[١٠] وكثرة **الركوع والسجود أو طول القيام أيهما أفضل؟**[١١] وغير ذلك من المسائل والأجوبة.

كما أن مفهوم الموازنات وإن تميّز به ابن تيمية لاسيما في الجوانب الشرعية؛ إلا أنه لم يتفرّد به، بل نرى من المسائل المطروحة الشائعة في التراث الإسلامي ما كان قائماً عليها، وكانت تُقصد بالتصنيف والتأليف، كما وقع في الموازنات بين السود والبيض، والسمع والبصر[١٢]، والليل والنهار، والصيف والشتاء، والموازنات بين الأقاليم واللغات والمطعومات

(١) مجموع الفتاوى (٢٦/ ٣٣).
(٢) ذكره ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٢٩٩) وقد طُبعت رسالة في جامع المسائل (٣/ ٣٨٣) بعنوان: مسألة في تلاوة القرآن والذكر أيهما أفضل؟ وقد شكك في صحة نسبتها بعض الباحثين لأسباب مختلفة، كالمحقق عبد الله السليمان وله جواب كذلك في مجموع الفتاوى (٢٣/ ٥٦) و(٢٣/ ٦٢).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٦/ ١١).
(٤) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٢٩٩).
(٥) ذكرها ابن رشيق في رسالته المطبوعة ضمن: الجامع لسيرة ابن تيمية (٣٠٥).
(٦) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٥٤).
(٧) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٥٥).
(٨) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦١).
(٩) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦١).
(١٠) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦٢).
(١١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦٩).
(١٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٦٩).

والملبوسات، حتى صُنف في الموازنة بين البشر والكلاب![١]

واستفاد ابن القيم من مفهوم الموازنات في الردود حين طرح موازنته المشهورة بين الطين والنار، ليُبطل شبهة إبليس وقياسه الفاسد في تفضيل نفسه على آدم[٢].

ومن اللطيف أن ابن تيمية نفسه كان محلّاً للموازنة قديماً وحديثاً، فقد قال الذهبي وهو يوازن بين الحفاظ الذين أدركهم: «ما رأيت أحفظ من أربعة: ابن دقيق العيد والدمياطي وابن تيمية والمزي، فالأول أعرَفهم بالعلل وفقه الحديث، والثاني بالأنساب، والثالث بالمتون، والرابع بأسماء الرجال»[٣].

أما في الدراسات الحديثة فنجد محمد رشاد سالم قد كتب: **(مقارنة بين الغزالي وابن تيمية)**، وريتشارد دي تشيلفان كتب: **(ما الذي يربط دمشق بباريس؟ تحليل مقارن لابن تيمية وغريغوري الريميني)**، وجرت بعض الأبحاث إلى الموازنة -أو المقارنة فقط[٤]- بين آراء ابن تيمية وآراء غيره في بعض المسائل والقضايا، كما فعل أحمد قوشتي في كتابه: **(نظرية السعادة بين الغزالي وابن تيمية)** أو عبد الفتاح أحمد في كتابه: **(التصوف بين الغزالي وابن تيمية)** أو حمو النقاري في كتابه: **(المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وتقي الدين ابن تيمية)** أو كما فعل صالح آل منصور في رسالته: **(أصول الفقه وابن تيمية)** حيث خصص

---

(١) كتب ابن المرزبان (ت ٣٠٩هـ) في ذلك كتابه: فضل الكلاب على كثير ممن لبس الثياب، وهو مطبوع.

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٠٤) وأصلها موجود لدى ابن تيمية في: مجموع الفتاوى (١٥/ ٥).

(٣) طبقات الشافعية للسبكي (١٠/ ٢٢١) والتبيان لبديعة البيان لابن ناصر (٣/ ١٤٧٤).

(٤) سيأتي الفرق بين الموازنة والمقارنة ضمن المصطلحات في التمهيد.

الباب الثالث للمقارنات بين أصول ابن تيمية والإمام أحمد، وبينه وبين آل تيمية، وبينه وبين ابن القيم، وغير ذلك من الدراسات.

وعلى أي حال؛ سيأتي مزيد بيان لمفهوم الموازنات وتاريخ استعماله في التمهيد بإذن الله.

ولكن بصورة عامة في الدراسات المعاصرة الشرعية؛ نلحظ أن دراسة الموازنات تركزت على الحقول الفقهية والدعوية دون العقدية، حتى وإن لم يكن التسمّي بالموازنة ظاهراً في عنوانها[١].

وبالإضافة إلى هذه الدراسات؛ توجد الدراسات التخصصية التي لم تبحث موضوع الموازنات بشكل مباشر ولكنها تمدّه بخفاء وهي كثيرة، مثل الدراسات التي بحثت موقف ابن تيمية من الفرق[٢]، أو الدراسات التي بحثت الفروق العقدية[٣].

(١) ومن أمثلة هذه الدراسات: أقامت جامعة أم القرى مؤتمراً عن الموازنات سنة ١٤٣٤هـ بعنوان: فقه الموازنات ودوره في الحياة المعاصرة، واشتمل المؤتمر على قرابة تسعين بحثاً، في الفقه والدعوة والسياسة الشرعية والاقتصاد الإسلامي، وخلا من البحوث العقدية، ومن البحوث المفردة: فقه الموازنات عند شيخ الإسلام ابن تيمية من خلال كتابه مجموع الفتاوى لأحمد قطران، نشرته مجلة جامعة الكويت، ومنهج الموازنة في الحكم على الأعيان عند شيخ الإسلام لأبي بكر البغدادي، نشرته مجلة الحكمة، ونظرية التفاضل الشرعي عند الإمام ابن تيمية دراسة في ضوء مقاصد الشريعة للحسن بن موسى الجزائري العناني، رسالة ماجستير، وقواعد نقد العقائد عند ابن تيمية لعبد الكريم بليل، رسالة دكتوراه.

(٢) ومن أمثلة هذه الدراسات: موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمن المحمود، وموقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الرافضة في منهاج السنة لعبد الله الشمسان، وموقف ابن تيمية من المعتزلة في مسائل العقيدة لقدرية عبد الحميد.

(٣) ومن أمثلة هذه الدراسات: الفروق العقدية في باب النبوات واليوم الآخر والقدر عند أهل السنة لمتاعب العتيبي، والفروق العقدية في مسائل التوحيد وما يضاده =

(٥) مصاعب الدراسة:

ربما لا يسوغ ذكر توسع المادة وتشعبها ضمن المصاعب، لكونه أمراً مشتركاً في جميع الأبحاث، وهي مهمة الباحث أساساً، لكني سأستثني ذلك هنا وأترخص في ذكره، فتراث ابن تيمية كماً وكيفاً ليس كغيره، والموضوع -بالإضافة إلى ذلك- يحتّم القراءة الفاحصة لتراث ابن تيمية، وعدم الاكتفاء بالمظان أو الفهارس أو الدراسات السابقة عنه، لأن الموازنات مبثوثة ومتناثرة، ثم تتبع هذه الموازنات علمياً بالدراسة لمسائلها وأوجهها المتفرقة في أبواب الاعتقاد، بالإضافة إلى مطالعة الدراسات المتعلّقة بها، فبعض الموازنات عزيزة الشواهد ولا تتكرر في تراث ابن تيمية.

كما أود أن أذكر حدثاً تاريخياً وإن كان خارج صلب الدراسة إلا أنه يحسن تدوينه هنا، حيث شاء الله أن يكون إنجاز هذه الدراسة خلال جائحة (كورونا covid19) التي ارتبك فيها العالم فمُنع السفر والطيران، وأُغلقت حدود البلدان، وفُرض حضر التجول، مع تعطّل الأعمال والوظائف والمساجد وغير ذلك.

ففي غمرة هذه الأحداث كانت الدراسة، وحين أُغلقت المكتبات العامة احترازياً؛ لجأتُ للمراسلة والبحث الإلكتروني لتوفير بعض المصادر التي سبق تدوينها ورقياً، وكانت فترتيّ منع التجول والحجر الكلي والجزئي - التي امتدتا لأشهر- بمثابة تفرغ علمي للقراءة والتدوين، ولولاها؛ لربما تضاعفت مدة إنجاز البحث، والحمد لله أن سَلَّمَنا غير فاقدين ولا مفقودين.

= عند أهل السنة والجماعة لأمير حميدوف، والفروق العقدية في مسائل التوحيد وما يضادها بين أهل السنة والمتكلمين لأحمد التركي، والفروق في العقيدة بين أهل السنة والأشاعرة لصادق السفياني.

(٦) تحرير الدراسة:

وطريقتي في تحرير هذه الدراسة -بالإضافة إلى المنهج العلمي المعتمد-:

• تعمدتُ ترك ألقاب الأعلام عند ذكرهم -كالإمام والشيخ والحافظ ونحوها- لما في ذكرها من تأثير على فكرة البحث الرئيسية (=الموازنة)، فربما أشعرت القارئ بالتحيز غير المقصود عند ذكرها أو تركها سهواً.

• خرّجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بهما، وإن كانت في غيرهما من الكتب الأربعة اقتصرت عليها، وإن كانت في غيرها ذكرت من أخرجها مع بيان حكمها.

• أترجم للأعلام والطوائف الذين لهم صلة بالبحث، أما المذكورين عرضاً والمشاهير فلا، والشهرة أمرها نسبي أجتهد في تقديره.

• ما ذُكر من الأعلام لسبب تاريخي فإني أردفه بتاريخ وفاته في المتن لينتبه القارئ، فهو معلومة متعلقة بالبحث وليس ترجمة.

• أستعمل علامة التساوي = في الإيضاحات أو المرادفات، فتكون بمعنى: أي كذا، وأصنع ذلك حتى في إحالات الحواشي.

• استخدمتُ الأقواس الهلالية () للتنبيه وحجز الإيضاحات والمرادفات من التداخل في الكلام.

• لا أتدخل في النصوص التي أنقلها إلا عند الحاجة بين قوسين معقوفين [ ]، وإن ظهر لي خطأ في النص المنقول؛ ذكرتُ ما يغلب على الظن تصويبه في الحاشية.

• قمتُ بتعريض الخط في بعض الكلام المهم أو عند الموازنات الفرعية المندرجة والألفاظ التي تدل على الموازنة لتنبيه القارئ، فيظهر هذا بمثابة **الكلمات المفتاحية للنص**.

• تجنباً للاستطراد فإني أشير في الحاشية لما كان متمماً للمتن من شرح أو نقل أو دراسات أو إحالات، أما ما كان خارج البحث ولكنه يدعمه فأشير له بكلمة: فائدة ونحوها.

• لكوني اعتمدت تضمين كلام ابن تيمية في البحث -كما سبق- فإن جلّ الإحالات والكتب له ولا حاجة لتكرار اسمه كل مرة، أما إن كان الكلام أو الكتاب والمصدر لغيره فإني أذكر اسم صاحبه عند الإحالة.

• اختصرتُ -كما هي العادة- أسماء كتب ابن تيمية عند الإحالة تجنباً للتطويل، وهي مذكورة في المراجع بأسمائها الكاملة، وغالبها معروف مثل:

المنهاج = منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية

الدرء = درء تعارض العقل والنقل.

❁ ❁ ❁

وختاماً «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»[(١)] فإني أُثنّي بالحمد لله سبحانه أن وفقني وأعانني، وأتقدم بعد ذلك بالشكر العظيم لوالديّ الجليلين، كتب الله أجرهما ورفع قدرهما ورحمهما كما ربياني صغيراً، والشكر لجامعة الملك سعود التي أتاحت لي الدراسة في مرحلتيّ الماجستير والدكتوراه، والشكر موصول للمشرف الكريم على هذه الدراسة أ.د. خالد بن محمد الشنيبر الذي أمدني بكثير من التعليقات التي أسهمت في تجويد البحث، ولكل مشايخي الذين تعلّمت منهم في الجامعة وخارجها، ولا زالوا يُفرغون عليّ من فضلهم، ويحيطوني بحلمهم قبل علمهم، وأخص اللجنة التي تفضلت بقراءة الرسالة وإبداء المقترحات والملحوظات عليها،

---

(١) أخرجه أحمد في مواضع منها: (١٢/ ٤٧٢) برقم (٧٥٠٤) و(١٧/ ٣٠٨) برقم (١١٢٨٠)، والترمذي (٣/ ٤٠٣) برقم (١٩٥٤) وقال: هذا حديث صحيح.

كما لا أخفي اغتباطي واعتزازي بكلمات الإشادة التي نالتها هذه الدراسة منهم جميعاً: أ.د.أحمد بن قوشتي مخلوف، وأ.د.سعد بن فلاح العريفي، وأ.د.علي بن موسى الزهراني، وأ.د.أحمد بن محمد اللهيب، فجزاهم الله خيراً، والحمد لله رب العالمين[١].

بدر بن سعيد الغامدي
Badr.algamdy@gmail.com





(١) أجريتُ قلم التحرير في هذه الرسالة للتخفيف من ثقلها الأكاديمي وتصويب بعض العبارات، وزيادة بعض الإفادات، وتدعيم بعض الإحالات؛ بما لا يضر بأصلها والنتائج التي توصّلت إليها، ومما لحقه قلم التحرير: عنوان الرسالة الأصلي حيث كان: (الموازنات بين الفرق والطوائف عند شيخ الإسلام ابن تيمية) ونوقشت وأجيزت -بفضل الله- في يوم الخميس ٩/٧/١٤٤٣هـ الموافق ١٠/٢/٢٠٢٢م، بقسم الدراسات الإسلامية في جامعة الملك سعود.

فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة